اعتبار حيثية خارجة عنها اية حيثية كانت او مع اعتبار تلك الحيثية وكلا الشقين مستحيلان
اما الثاني فظاهر من ان كل ما لم يكن ذاته بمجرد حيثية انتزاع الوجود والوجوب والفعلية والتمام فهو
ممكن في حد ذاته ناقص في حريم نفسه واما الاول فلان مصداق حمل مفهوم واحد ومطابق صدقه بالذات
وبالجملة ما منه الحكاية به لذلك المعنى وبحسبه التعبير عنه به مع قطع النظر عن اية حيثية واية جهة اخرى
كانت لا يمكن ان يكون حقايق متخالفة الذوات متباينة المعاني غير مشتركة في ذاتي اصلا وظني ان من
سلمت فطرته التي فطر عليها من الامراض المغيرة لها عن استقامتها يحكم بان الامور المتخالفة من حيث كونها
متخالفة بلا حيثية جامعة فيها لا يكون مصداقا لحكم واحد وحكاية عنها به نعم يجوز ذلك اذا كانت
تلك الامور متماثلة من جهة كونها متماثلة كالحكم على زيد وعمرو بالانسانية من جهة اشتراكهما في تمام
المهية لا من حيث عوارضها المختلفة المشخصة او كانت مشتركة في ذاتي من جهة كونها كذلك كالحكم على الانسان
والفرس بالحيوانية من جهة اشتمالها على تلك الحقيقة الجنسية او في عرضي كالحكم على الثلج والعاج بالابيضية
من جهة اتصافهما بالبياض او كانت تلك الامور المتباينة متفقة في امر خارج نسبي كالحكم على
معلولات الممكنات بالوجود من حيث انتسابها الى الوجود الحق عند من يجعل وجود الممكنات امرا
عقليا انتزاعيا وموجوديتها باعتبار نسبتها الى الوجود القائم بنفسه او كانت متفقة في مفهوم
سلبي كالحكم على ما سوى الواجب بالامكان لاشتراكها في سلب ضرورتي الوجود والعدم لذواتها او لما
ما سوى اشباه تلك الوجوه التي ذكرناها من الجهات الاتفاقية فلا يتصور الحكم عليها بامر مشترك
بلا جهة جامعة ذاتية او عرضية فاذا حكمنا على امور متباينة الذوات بحكم واحد بحسب ذواتها
في انفسها بلا انضمام امر آخر واعتبار جهة اخرى غير انفسها فلا بد هناك من ما به الاتفاق

وما به

وما به الاختلاف الذاتيين فيها فيستلزم التركيب بحسب جوهر الذات من امرين احدهما
يجري مجرى الجنس او المادة والاخرى يجري مجرى الفصل او الصورة والتركيب باي وجه كان ينافي كون
الشيء واجب الوجود بالذات بل نقول اذا نظرنا الى نفس مفهوم الوجود المصدري الانتزاعي المعلوم
بديهته اداّنا النظر والبحث الى ان حقيقته ما ينتزع هو منه امر قائم بذاته هو الواجب الحق والوجود
المطلق الذي لا يشوبه عموم ولا خصوص ولا تعدد ولا انقسام اذ كل ما هو وجود هذا الوجود
فرضه لا يمكن ان يكون بعينه وبينه شيء داخل لكن هذا الوجود فرضنا مباينة اما وتغاير فلا يكون اثنان
بل يكون هناك ذات واحد ووجود واحد كما اشار اليه صاحب التلويحات بقوله صرف الوجود الذي
لا اتم منه كلما فرضته ثانيا فاذا نظرت فهو هو اذ لا ميز في صرف شيء فوجوب وجوده الذي هو ذاته دل
على وحدته كما في التنزيل شهد الله انه لا اله الا هو وهو على موجودية الممكنات به كما في قوله تعالى اولم يكف
بربك انه على كل شيء شهيد برهان عرشي ولنا بتأييد الله تعالى وملكوته الاعلى برهان آخر
عرشي على توحيد واجب تعالى يتكفل لدفع الاحتمال المذكور ويستدعي بيانه تمهيد مقدمة وهي ان حقيقة
الواجب تعالى لما كان في ذاته مصداقا للواجبية ومطابقا للحكم عليه بالوجودية بلا جهة اخرى غير ذاته
والا لزم احتياجه في كونه واجبا وموجودا الى غيره كما مر من البيان وليست للواجب تعالى جهة اخرى
في ذاته لا يكون بحسب تلك الجهة واجبا وموجودا والا يلزم التركيب في ذاته من هاتين الجهتين
ابتداء وبالآخرة وقد تحقق بساطته تعالى من جميع الوجوه كما سيجيء ثم نقول يلزم ان يكون واجب الوجود
بذاته موجودا وواجبا بجميع الحيثيات الصحيحة وعلى جميع الاعتبارات المطابقة لنفس الامر والا
لم يكن حقيقته بتمامها مصداق حمل الوجود والوجوب اذ لو فرض كونه فاقدا لمرتبة من مراتب الوجود

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1